

Distr.: General  
1 March 2023  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



### مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثالثة والأربعون

1-12 أيار/مايو 2023

### بربادوس

### تجميع للمعلومات أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

#### أولاً - معلومات أساسية

1- أعدّ هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16 مع مراعاة نتائج الاستعراض السابق<sup>(1)</sup>. والتقرير تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وغيرها من وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو مقدم في شكل موجز تقيداً بالحدّ الأقصى لعدد الكلمات.

#### ثانياً - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

2- أوصت لجنة حقوق الطفل بأن تصدق بربادوس على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات<sup>(2)</sup>.

3- وأوصت لجنة حقوق الطفل أيضاً بأن تنتظر بربادوس في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري؛ والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام<sup>(3)</sup>.

4- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن وتيرة تقدم بربادوس في التوقيع أو التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة لحقوق الإنسان قد تباطأت<sup>(4)</sup>.

5- ولاحظت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن بربادوس ليست دولة طرفاً في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 ولا في بروتوكولها لعام 1967<sup>(5)</sup>. وأوصت مفوضية الأمم المتحدة



لشؤون اللاجئين بأن تتضمن بربادوس إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وإلى بروتوكولها لعام 1967، وأن تنظر في إدراج أحكام بشأن إنشاء سلطة معينة لتلقي طلبات اللجوء، وبشأن حظر الإعادة القسرية، وبشأن شرط عدم التجريم، الذي يمنع معاقبة اللاجئين الذين دخلوا الدولة بصورة غير مشروعة، في قانون الهجرة المنقح<sup>(6)</sup>.

6- ولاحظت المفوضية أن بربادوس ليست دولة طرفاً في اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية<sup>(7)</sup>. وأوصت المفوضية بأن تتضمن بربادوس إلى اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية وأن تسحب تحفظاتها على اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية<sup>(8)</sup>.

7- وأشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن بربادوس أودعت في 1 أيلول/سبتمبر 2022 صك تصديقها على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل لعام 2019 (رقم 190) وأصبحت ثاني بلد كاريبي يفعل ذلك. وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لبربادوس في عام 2023<sup>(9)</sup>.

8- ولاحظ الفريق دون الإقليمي أيضاً أن بربادوس تأخرت في تقديم تقاريرها التي فات موعدها إلى هيئات المعاهدات، بما في ذلك تقاريرها إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، منذ عام 2011، وإلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، منذ عام 2007، وإلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منذ عام 1991<sup>(10)</sup>.

9- وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تتعاون بربادوس مع منظمة الدول الأمريكية بشأن تنفيذ الاتفاقية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان، سواء في بربادوس أو في الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية<sup>(11)</sup>.

10- وذكر فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن بربادوس لم توجه بعد دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة<sup>(12)</sup>.

11- ولاحظت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن بربادوس مشمولة بمهام مستشار لحقوق الإنسان عينته المفوضية، يسدي المشورة في مجالات مثل عدم التمييز وتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في مجال حقوق الإنسان<sup>(13)</sup>.

## ثالثاً- الإطار الوطني لحقوق الإنسان

### 1- الإطار الدستوري والتشريعي

12- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن بربادوس أصبحت جمهورية برلمانية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بعد تعديل دستوري أدخل في البرلمان في 20 أيلول/سبتمبر 2021 وبعد 55 عاماً على قيامها دولة قومية مستقلة<sup>(14)</sup>.

13- وذكر الفريق دون الإقليمي أنه في حزيران/يونيه 2022، أدت مجموعة من 11 شخصاً اليمين الدستورية كأعضاء في لجنة الإصلاح الدستوري، بهدف مراجعة الهيكل الدستوري والنظر في الآليات المطلوب إنشاؤها بالنظر إلى الوضع الجمهوري الجديد للبلاد<sup>(15)</sup>.

### 2- الهياكل الأساسية المؤسسية وتدابير السياسة العامة

14- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أنه منذ عام 2018، أحرزت بربادوس تقدماً محدوداً في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن مكتب أمين المظالم، المسؤول

عن معالجة الشكاوى المقدمة ضد السلطات الحكومية في المسائل الإدارية، يعينه الرئيس، بناء على توصية من رئيس الوزراء ومواقفة البرلمان<sup>(16)</sup>.

## رابعاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

### ألف- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق

#### 1- المساواة وعدم التمييز

15- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن بريادوس أصدرت قانون التوظيف (منع التمييز) لعام 2020، وأن المادة 3 (2) من القانون تعدد 19 سبباً محظوراً للتمييز، من بينها العرق والأصل واللون والجنس والتوجه الجنسي والوضع الاجتماعي والحالة الاجتماعية والحالة الطبية والإعاقة والسن<sup>(17)</sup>.

16- وبينما لاحظت لجنة حقوق الطفل أن دستور بريادوس ينص على عدم التمييز على أساس العرق والأصل والآراء السياسية واللون والعقيدة والجنس، فإنها تشعر بالقلق إزاء استمرار التمييز ضد الأطفال المهاجرين والأطفال ذوي الإعاقة<sup>(18)</sup>.

#### 2- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه وعدم التعرض للتعذيب

17- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أنه منذ إقرار مشروع قانون تعديل الدستور في عام 2019، الذي ألغى إلزامية الحكم بالإعدام على المدانين بالقتل، لم تكن هناك تغييرات إضافية. ولم يبلغ التعديل خيار فرض عقوبة الإعدام، بل أعطى السلطة التقديرية في هذا الشأن للقاضي الذي يرأس الجلسة<sup>(19)</sup>.

#### 3- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

18- لاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن أحد التقييمات الإقليمية لنظام العدالة التي يجريها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشمل بريادوس، حدد وجود قضايا متراكمة، لا سيما في نظام العدالة الجنائية، والإفراط في استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة<sup>(20)</sup>.

19- وأشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن قانون منع الفساد لعام 2021 قد نص على منع أفعال الفساد والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، وحدد مجموعة من الأفعال المحتملة التي يرتكبها الموظفون العموميون وحدد نطاق التحقيقات والعقوبات ذات الصلة<sup>(21)</sup>.

20- وأحاطت لجنة حقوق الطفل علماً بالمعلومات التي قدمتها بريادوس بشأن الاستعراض الحالي لنظام قضاء الأحداث المعمول به في البلد ووضع مشروع قانون قضاء الأحداث<sup>(22)</sup>. وحثت اللجنة بريادوس على التعجيل باعتماد التشريع الجديد لقضاء الأحداث ورفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية؛ وضمان أن يكون نظام قضاء الأحداث الجديد متماشياً مع مبادئ الاتفاقية وقابلاً للتطبيق على جميع الأشخاص الذين لم يبلغوا 18 سنة من العمر؛ وضمان توفير معونة قضائية تتسم بالكفاءة والاستقلال للأطفال الجانحين في مرحلة مبكرة من الإجراءات؛ وضمان عدم احتجاز الأطفال مع البالغين؛ وإنشاء مرافق منفصلة للأطفال المحتاجين إلى الرعاية والحماية ولأطفال المحرومين من حريتهم<sup>(23)</sup>.

#### 4- الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

21- لاحظت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أنه بموجب المادة 3 من قانون التشهير، يظل التشهير جريمة جنائية وأن المدعي يرفع دعوى تشهير بدلاً من دعوى القذف أو الافتراء<sup>(24)</sup>. وأوصت اليونسكو بربادوس بإلغاء تجريم التشهير ووضعها في قانون مدني يتفق مع المعايير الدولية، ومواصلة السعي إلى صياغة قانون للوصول إلى المعلومات يتفق مع المعايير الدولية، وتعزيز استقلالية ترخيص البث بما يتماشى مع المعايير الدولية<sup>(25)</sup>.

#### 5- الحق في الزواج والحياة الأسرية

22- أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها لأنه على الرغم من أن الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة، فإنه لا يزال من الممكن تزويج الأطفال ابتداءً من سن 16 سنة بموافقة والديهم<sup>(26)</sup>. وأوصت اللجنة بأن تعدل بربادوس قانون الأسرة الساري فيها لإلغاء أي استثناء من الحد الأدنى لسن الزواج المحدد في 18 سنة<sup>(27)</sup>.

23- وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تعجل بربادوس بعملية الإصلاح الجارية في مجال قانون الأسرة، وإنشاء محكمة الأسرة، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز تعاونها الدولي بإبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف وإقليمية بشأن حماية الأطفال في حالات المنازعات الأسرية المتصلة بالأطفال عبر الحدود<sup>(28)</sup>.

24- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن القانون الدستوري للفترة 2000-2018 ينص على حصول الطفل في تاريخ ولادته تلقائياً على الجنسية البربادوسية، من أي من الوالدين المولودين في بربادوس؛ غير أن هذا الحكم لا يمنح حقوقاً مماثلة لوالد بربادوسي يحصل على الجنسية بالنسب<sup>(29)</sup>.

#### 6- حظر جميع أشكال الرق، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص

25- أعربت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية عن قلقها إزاء الاتجار بالأطفال في البلد وطلبت إلى بربادوس اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لقانون منع الاتجار بالأشخاص 2016-9<sup>(30)</sup>.

26- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء ارتفاع مستوى الاتجار الداخلي بالأطفال، ولأن بربادوس بلد مصدر ومقصد للاتجار بالأطفال لأغراض العمل والاستغلال الجنسي<sup>(31)</sup>. وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تضطلع بربادوس بأنشطة توعية من أجل توعية الآباء والأطفال بأخطار الاتجار، وبأن تواصل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الاتجار بالأطفال، بما في ذلك من خلال إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف<sup>(32)</sup>.

#### 7- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

27- أفاد فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن البطالة ارتفعت في عام 2020، مقارنة بعام 2019<sup>(33)</sup>.

28- وأعربت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية عن قلقها إزاء الفجوة في الأجور بين الجنسين والفصل المهني. وطلبت إلى البلد أن يضيق الفجوة في الدخل بين الرجال والنساء وأن يزيد من توظيف النساء في الوظائف التي تتاح فيها فرص وظيفية وأجور أعلى؛ وأن يعالج الفصل المهني بين الجنسين، ويزيد من توظيف النساء والرجال في القطاعات والمهن التي يكون تمثيلهم فيها ناقصاً<sup>(34)</sup>.

## -8 الحق في مستوى معيشي لائق

29- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) زادت من الفقر، مشيراً إلى أن ما يقدر بنحو 41,6 في المائة من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع في بربادوس في عام 2020 أفادوا بأنهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم المنزلية<sup>(35)</sup>.

30- وذكر الفريق دون الإقليمي أن بربادوس من أكثر البلدان كثافة سكانية في المنطقة، وأنها تعتبر شديدة التحضر، على الرغم من أن نسبة من مشاريع التنمية الحضرية حدثت في مناطق مصنفة على أنها غير رسمية، ولا تتفق مع قوانين وأنظمة حيازة الأراضي والتخطيط العمراني و/أو الصحة<sup>(36)</sup>.

31- ولاحظ الفريق دون الإقليمي أنه وفقاً لسلسلة من الدراسات الاستقصائية التي أجراها برنامج الأغذية العالمي، فإن آثار أزمة غلاء المعيشة تؤثر بشدة في الأشخاص الذين ما زالوا يعانون من آثار الجائحة. وتعني شدة اعتماد اقتصادات منطقة البحر الكاريبي على استيراد الوقود والمنتجات الغذائية والمدخلات الزراعية أن التغيرات العالمية في الأسعار قد تزيد من الاتجاهات التضخمية في المنطقة. ووجدت الدراسة الاستقصائية الخاصة بربادوس، في آب/أغسطس 2022، أن 39 في المائة من الأسر شهدت اضطراباً في سبل عيشها، وأن ما يصل إلى 49 في المائة عانت من انخفاض الدخل أو فقده. ومما يثير قلقاً بالغاً النتائج التي تفيد بأن 42 في المائة من المستجيبين قد خفضوا استهلاكهم الغذائي، وأن 25 في المائة، أو شخصاً واحداً من كل أربعة، أبلغوا عن نقص في مخزون الغذاء في آب/أغسطس 2022، مقابل 12 في المائة في شباط/فبراير 2022<sup>(37)</sup>.

32- ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن تقييم الإمدادات الغذائية والنتائج التغذوية، الذي أجري بدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تضمن توصيات بشأن التطبيق الاستراتيجي للعوامل المحفزة على زيادة توافر الخضروات والعوامل المثبطة من أجل تقليص استهلاك الدهون والسكريات، وتوصيات بشأن الحاجة الأساسية لوضع سياسة زراعية وسياسة غذائية<sup>(38)</sup>.

33- وأفاد الفريق دون الإقليمي بأن 98,5 في المائة من السكان يتمتعون بتغطية مياه الشرب وأن 98,1 في المائة يحصلون على خدمات الصرف الصحي؛ غير أن بربادوس تصنف من بين البلدان العشرة الأشد معاناة من الإجهاد المائي في العالم. وأن هناك خطر محدد يتمثل في تلوث المياه الجوفية مما يؤثر على إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة للاستخدام الشخصي والمنزلي<sup>(39)</sup>.

## -9 الحق في الصحة

34- أفاد فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي بأن لدى بربادوس أعلى مستوى للإنفاق على الصحة في شرق البحر الكاريبي، حيث بلغ 6,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن ذلك يعزى أساساً إلى نظام الرعاية الصحية الشامل<sup>(40)</sup>. ولاحظ الفريق أنه على الرغم من مستوى الإنفاق على الصحة، فإن الأمراض المزمنة غير المعدية تشكل تحدياً لنظم الرعاية الصحية<sup>(41)</sup>. وأشار الفريق دون الإقليمي إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (147 في المائة في عام 2020 و135,4 في المائة في عام 2021) زادت مع انخفاض الإيرادات، وأن النفقات ارتفعت استجابة لزيادة الاحتياجات من الرعاية الصحية والإنفاق الاجتماعي للمساعدة في تخفيف آثار الجائحة؛ وازداد الوضع تعقيداً بسبب الأزمة العالمية الثلاثية لعام 2022 (الغذاء والوقود والتمويل)<sup>(42)</sup>.

35- وظلت لجنة حقوق الطفل تشعر بالقلق إزاء عدم الحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء تزايد استهلاك الأطفال والمراهقين للكحول والمخدرات في بربادوس<sup>(43)</sup>. وأوصت اللجنة بأن تعتمد بربادوس سياسة شاملة للصحة الجنسية والإنجابية

للمراهقين والمراهقين وأن تحرص على أن يكون التنقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية جزءاً من المناهج الدراسية الإلزامية وأن يستهدف المراهقات والمراهقين، مع إيلاء اهتمام خاص لمنع الحمل المبكر والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز<sup>(44)</sup>.

36- وأوصى فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي بأن تضع بربادوس تشريعاً يكفل حصول جميع شرائح السكان على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية من دون قيود من حيث السن والحالة الاجتماعية وشروط الحصول على إذن من طرف ثالث؛ وأن تضع سياسة متكاملة للصحة الجنسية والإنجابية لتنفيذ تشريعات الصحة الجنسية والإنجابية<sup>(45)</sup>.

## 10- الحق في التعليم

37- لاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن نظام التعليم في بربادوس من أكثر النظم تقدماً بين بلدان الجماعة الكاريبية، وأن الاستثمار العام المرتفع تقليدياً في التعليم أسهم في ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة (99,6 في المائة). ومن التحديات التي تواجه الأداء العام لقطاع التعليم عدم تدريب المعلمين تدريباً كافياً، والصيانة المتقطعة للبنية التحتية للمدارس، وعدم كفاية الاستثمارات في المواد والأدوات اللازمة لتعزيز تقديم الخدمات<sup>(46)</sup>.

38- ورحبت لجنة حقوق الطفل بالجهود التي تبذلها بربادوس لتحسين التمتع بالحق في التعليم؛ غير أنها أعربت عن قلقها إزاء عدم وجود معلومات عن معدلات التسرب في أوساط الفتيات بسبب الحمل المبكر<sup>(47)</sup>.

39- وأوصت اللجنة ذاتها بأن تجري بربادوس دراسة عن التسرب من المدارس، وأن تكفل عدم طرد الفتيات من المدرسة لأنهن حوامل، وأن تكفل اعتماد وتنفيذ سياسات للعودة تمكن الأمهات المراهقات من العودة إلى المدرسة بعد الحمل<sup>(48)</sup>. ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن الإصلاح الوشيك للتعليم العام سيأخذ ذلك في الاعتبار<sup>(49)</sup>.

40- وأشارت اليونسكو إلى توصية صادرة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل بشأن ضمان حق الفتيات الحوامل في البقاء في التعليم الرسمي<sup>(50)</sup>. ومع ذلك، لا يوجد دليل في التشريعات على وجود أحكام تكفل بقاء الفتيات في سلك الدراسة أثناء الحمل أو عودتهن بعده. ولاحظت اليونسكو أن سياسة جنسانية جديدة في طور الإعداد، وإن لم تكن هناك معلومات متاحة عن وضعها في صيغتها النهائية ونشرها<sup>(51)</sup>. وأوصت اليونسكو بأن تتيح بربادوس إمكانية الوصول إلى السياسة الجنسانية الجديدة، إذا اعتمدت، وأن تركز بشكل خاص على تنفيذ الأحكام التي تسمح صراحة للفتيات الحوامل بمواصلة التعليم وبحقهن في العودة بعد الحمل<sup>(52)</sup>.

41- وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تواصل بربادوس تعزيز جهودها الرامية إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية والتعليم الجيدين في مرحلة الطفولة المبكرة وبأن تجمع بيانات مصنفة عن الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة<sup>(53)</sup>.

42- وأوصى فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي بأن تأذن بربادوس بإدراج وتنفيذ دورات التنقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية بشكل مناسب للسن في إطار برنامج التنقيف في مجال الصحة والحياة الأسرية والمراهقين والشباب غير الملحقين بالمدارس؛ وأن تسن قوانين تحمي من انسحاب المتعلمات الحوامل من التعليم الرسمي وتضمن عودة المتعلمات الحوامل إلى المدارس<sup>(54)</sup>.

43- وذكرت اليونسكو أنه من أجل ضمان استمرار إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، وتمشياً مع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل<sup>(55)</sup>، أعلن وزير

التعليم في تموز/يوليه 2019 أنه سيتم الموافقة على سياسة جديدة للتعليم الخاص، بيد أنه لا يمكن الوقوف على أثر هذه السياسة التي أعلن عنها في عام 2019<sup>(56)</sup>. وأوصت اليونسكو بأن تركز بربادوس تركيزاً خاصاً على سياسة التعليم الخاص لضمان إدماج ذوي الإعاقة في التعليم<sup>(57)</sup>.

44- ولاحظت اليونسكو أن بربادوس اتخذت في أيلول/سبتمبر 2021 قراراً بتيسير التعليم عبر الإنترنت بسبب زيادة انتشار فيروس كوفيد-19 بين السكان. بيد أن خريطة الطريق تعترف بوجود بعض التحديات المتعلقة بالتعلم عبر الإنترنت حصراً، ومنها انخفاض التعلم التعاوني. وعدم المساواة في الوصول إلى الأجهزة وإلى تقنية الاتصال اللاسلكي (الواي - فاي) والكهرباء؛ وضعف نسبة تحقيق المعالم الإنمائية ذات الصلة؛ وغياب التفاعل الاجتماعي اللازم لنمو الطفل؛ ومحدودية الفرص المتاحة للطلاب لتطوير المهارات في مجالات معينة<sup>(58)</sup>.

## 11- الحقوق الثقافية

45- شجعت اليونسكو بربادوس على التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة التي تشجع على الاستفادة من الإرث الثقافي والتعبير الإبداعية والمشاركة فيها والتي أفضت، بطبيعتها، إلى إعمال الحق في المشاركة في الحياة السياسية، كما هو مبين في المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشجعت اليونسكو بربادوس أيضاً على إيلاء الاعتبار الواجب لمشاركة المجتمعات المحلية والممارسين والجهات الفاعلة الثقافية والمنظمات غير الحكومية من المجتمع المدني، فضلاً عن الفئات الضعيفة، وضمان إتاحة فرص متكافئة للنساء والفتيات من أجل معالجة الفوارق القائمة بين الجنسين<sup>(59)</sup>.

## 12- التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان

46- لاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن تغير المناخ والمخاطر الطبيعية والتدهور البيئي أمور تشكل تحدياً للسكان وتهدد سبل العيش وإنتاج الأغذية من البر والبحر للاستهلاك المحلي وللتصدير<sup>(60)</sup>. وأشار الفريق إلى أنه تم اقتراح الانتقال إلى اقتصادات زرقاء وخضراء شاملة ومرنة ومستدامة بيئياً كمفتاح لتحقيق النمو والازدهار<sup>(61)</sup>.

## باء - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

### 1- النساء

47- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن قانون (منع التمييز في) التوظيف لعام 2020 ينص على منع التمييز، كما يحظر الفحوص المتعلقة بالحالات الطبية كشرط للتوظيف<sup>(62)</sup>.

48- ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وقعت مذكرة تفاهم مع وزارة العمل بشأن إدارة العنف الجنساني في مكان العمل<sup>(63)</sup>.

49- ولاحظت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن المساواة بين الجنسين لا تزال مصدر قلق، لأن قانون بربادوس لا يسمح للمرأة البربادوسية بمنح الجنسية لأطفالها المولودين في الخارج<sup>(64)</sup>. وأوصت المفوضية بربادوس بتعديل قوانينها المتعلقة بالجنسية لضمان المساواة بين الجنسين بين الأمهات والآباء في بربادوس فيما يتعلق بقدرتهم على منح الجنسية لأطفالهم في جميع الظروف<sup>(65)</sup>.

50- وأشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن تدابير التباعد الجسدي، بما في ذلك إغلاق الأعمال التجارية والمدارس، التي تم تنفيذها لاحتواء انتشار كوفيد-19، أدت إلى العديد من التحديات،

بما فيها زيادة العنف القائم الجنساني<sup>(66)</sup>. وأوصى الفريق دون الإقليمي بأن تضع بربادوس وتنفذ مجموعة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات للعنف وأن تعزز نظم الإحالة وإدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني<sup>(67)</sup>.

## 2- الأطفال

51- أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء التأخير الحاصل في اعتماد التشريع الجديد، وإزاء عدم مواءمة بعض أجزاء تشريعات البلد بعد مع اتفاقية حقوق الطفل في مجالات تعريف الطفل، وإدارة شؤون قضاء الأحداث؛ والقضاء على العنف ضد الأطفال، والحضانة<sup>(68)</sup>.

52- وأشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تدعم الحكومة في مراجعة مشروع قانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2022 ومشروع قانون قضاء الأطفال لعام 2019، اللذين يهدفان إلى إزالة بعض أشكال التمييز فيما يتعلق بالأطفال. وأضاف الفريق دون الإقليمي أن المشاريع الحالية، في جملة أمور، رفعت سن المسؤولية الجنائية من 11 إلى 12 سنة، وألغت "جرائم ظاهر الحال"، وأدخلت التحويل إلى نظام العدالة الجنائية، وأوجدت المزيد من خيارات إصدار الأحكام الخاصة بالأطفال المخالفين للقانون، وألغت استخدام العقاب البدني في إصدار الأحكام المحتملة وفي مراكز رعاية الأطفال<sup>(69)</sup>.

53- ولا تزال لجنة حقوق الطفل تشعر بالقلق لأن تشريعات بربادوس لا توفر حماية قوية من الاعتداء الجنسي على الأطفال<sup>(70)</sup>. وحثت اللجنة بربادوس على اعتماد قوانين مناسبة تعرف وتحظر بوضوح وصراحة الاعتداء على الأطفال واستغلالهم جنسياً، وعلى ضمان وضع برامج وسياسات لوقاية الأطفال الضحايا وتعافيهم وإعادة إدماجهم في المجتمع<sup>(71)</sup>.

54- ولاحظت اليونيسكو أن التشريعات تنص بشكل صريح على منح الآباء والعاملين في مجال التعليم الحق في استخدام العقاب البدني بوجه عام، ولا سيما في الأوساط التعليمية بموجب المادة 4 من قانون منع القسوة على الأطفال، بصيغته المعدلة في عام 1996، والمادة 18 من لوائح التعليم لعام 1982<sup>(72)</sup>. وحثت لجنة حقوق الطفل بربادوس على أن تحظر صراحة في تشريعاتها العقاب البدني في جميع الأوساط، بما في ذلك في المنزل والمدارس وفي النظام القضائي، من دون أي استثناء؛ وأن تحرص على أن يكون حظر العقاب البدني محل رصد وإنفاذ على النحو الملائم؛ وأن تنفذ برامج توعية، بما في ذلك الحملات والدورات التدريبية وغيرها من الأنشطة، لتشجيع تغيير العقلية المتعلقة بالعقاب البدني في جميع الأوساط<sup>(73)</sup>.

55- وأشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أنه تم اتخاذ خطوات في مشروع قانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2022 ومشروع قانون قضاء الأطفال لعام 2019 للقضاء على ممارسة العقاب البدني في مرافق رعاية الأطفال وكعقوبة للأطفال المدانين بارتكاب جرائم جنائية. وأضاف الفريق أنه لا توجد حتى الآن سياسة عامة لإلغاء العقاب البدني كعقوبة للأطفال وكشكل من أشكال التأديب في مراكز رعاية الأطفال<sup>(74)</sup>.

56- وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تنشئ بربادوس قاعدة بيانات وطنية تتضمن جميع حالات العنف المنزلي ضد الأطفال، وأن تجري تقيماً شاملاً لمدى هذا العنف وأسبابه وطبيعته؛ وأن تشجع البرامج المجتمعية الرامية إلى منع العنف المنزلي والتصدي له، وأن تقدم الدعم في مجال التدريب<sup>(75)</sup>.

57- وأعربت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية عن قلقها إزاء العمل الخطير في أوساط الأطفال وحثت البلد على اتخاذ التدابير اللازمة الكفيلة بتضمين التشريعات الوطنية تحديداً لأنواع العمل



الخطير المحظور على الأشخاص الذين هم دون 18 سنة من العمر<sup>(76)</sup>. وحثت لجنة حقوق الطفل بربادوس على مواصلة التشريعات المتعلقة بعمل الأطفال مع المعايير الدولية، ووضع حد أدنى واضح لسن عمل الأطفال، وحظر تشغيل الأطفال الذين هم دون 18 سنة من العمر في الأعمال الخطرة خطراً صريحاً، ووضع قائمة بالمهن الخطرة<sup>(77)</sup>.

58- وبينما أعربت لجنة حقوق الطفل عن تقديرها للتطور الملحوظ فيما يتعلق بتحسين جمع البيانات عن حالة الأطفال، فإنها تشعر بالقلق لأن جمع البيانات عن حالة حقوق الطفل لا يزال ضعيفاً<sup>(78)</sup>. وأوصت اللجنة بأن تحسن بربادوس نظامها لجمع البيانات عن جميع جوانب حقوق الطفل حتى سن 18 سنة، بحيث يشمل جميع مجالات اتفاقية حقوق الطفل، مع تصنيفها حسب السن والجنس والإعاقة والموقع الجغرافي والأصل الإثني؛ وأن تأخذ في الاعتبار الإطار المفاهيمي والمنهجي الوارد في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان المعنون مؤشرات حقوق الإنسان: دليل القياس والتنفيذ<sup>(79)</sup>.

59- وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تتخذ بربادوس تدابير لإنشاء آلية محددة لرصد حقوق الطفل، إما داخل مكتب أمين المظالم أو بصورة منفصلة، تكون قادرة على تلقي شكاوى الأطفال والتحقيق فيها ومعالجتها بطريقة تراعي مشاعر الطفل<sup>(80)</sup>.

### 3- الأشخاص ذوو الإعاقة

60- لاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة تجري حالياً مشاورات وطنية بشأن المسائل التي تمس الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة. وأضاف الفريق دون الإقليمي أن أحدث المعلومات المتاحة تشير إلى أن معدل عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة منخفض<sup>(81)</sup>.

61- ولاحظت لجنة حقوق الطفل مع التقدير اعتماد السياسة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع مناهج دراسية خاصة وخطط تعليمية فردية، وإنشاء أول مدرسة ثانوية ومركز مهني للمراهقين ذوي الاحتياجات الخاصة<sup>(82)</sup>. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء نقص المعلومات عن تنفيذ هذه السياسة، وكذلك عن التدابير المتخذة فيما يتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالتقييم والوقاية والكشف المبكر والتدخل والعلاج وإعادة التأهيل، وحصولهم على الخدمات الاجتماعية، والتعليم الشامل، والتمويل المتاح لدعم البرامج والسياسات<sup>(83)</sup>.

62- وحثت لجنة حقوق الطفل بربادوس على تعزيز جهودها الرامية إلى تحسين التعليم الشامل للجميع وضمان إعطاء التعليم الشامل أولوية على إيداع الأطفال في المؤسسات والفصول المتخصصة؛ واتخاذ تدابير فورية لضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على الرعاية الصحية، بما في ذلك برامج الكشف والتدخل المبكرين؛ والقيام بحملات توعية تهدف إلى مكافحة الوصم والتحيز ضد الأطفال ذوي الإعاقة<sup>(84)</sup>.

### 4- المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

63- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أنه في إطار التعاون المتعدد الأقطار في مجال التنمية المستدامة 2022-2026، أعرب عن القلق من أن شرائح مختلفة من السكان الذين يعيشون أوضاعاً هشة يواجهون قيوداً في مجال الاستفادة من الفرص الاجتماعية والاقتصادية للتنمية، بسبب عوامل مثل الهوية الجنسانية. واعترفت الأمم المتحدة بالثغرات التشريعية المتبقية في مجال حماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، وكذلك في السياسات الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة وأنماط التمييز<sup>(85)</sup>.

## -5 المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

64- لاحظت المفوضية أن بربادوس لم تصدر أي تشريع أو لوائح إدارية بشأن اللجوء أو صفة اللاجئ، كما أنها لم تضع إجراء وطنياً رسمياً للجوء<sup>(86)</sup>.

65- وذكرت المفوضية أن مسائل الهجرة ينظمها دستور بربادوس لعام 1966 وقانون الجنسية في بربادوس وقانون الهجرة لعام 1976. ولاحظت أن قانون الهجرة يجري تنقيحه حالياً، ولكن لم تتح للمفوضية فرصة استعراضه والتعليق عليه. وأضافت المفوضية أيضاً أن السياسات المتعلقة بإصدار التأشيرات ومتطلبات الدخول للراعي الأجنبي تختلف، ولكن جميع مواطني الجماعة الكاريبية يمنحون تلقائياً إقامة لمدة ستة أشهر ويخضعون لشروط دخول أقل صرامة<sup>(87)</sup>.

66- وأوصت المفوضية بربادوس باعتماد تشريع وطني ينص على تعريف لمصطلح "اللاجئ"، ويحدد أهلية الحصول على حماية اللاجئين، وإجراءات تحديد صفة اللاجئ، والإجراءات الواجب اتباعها فيما يتعلق بتحديد الهوية، وبوثائق وتصاريح السفر، وغير ذلك من حقوق اللاجئين والتزاماتهم، ودور المفوضية<sup>(88)</sup>. وأوصت المفوضية أيضاً بأن تنتظر بربادوس في الاستفادة من الدعم التقني الذي تقدمه المفوضية في صياغة التشريعات المتعلقة باللاجئين، وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين، وتبادل الممارسات الجيدة، والاستفادة من أدوات ضمان الجودة<sup>(89)</sup>.

67- وأعربت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية عن قلقها إزاء التحويل الإجباري لإيرادات المهاجرين المشاركين في برنامج العمل الزراعي، وحثت بربادوس على الكف عن ممارسة إجبار العمال المهاجرين المسجلين في البرنامج على تحويل نسبة مئوية معينة من أجورهم لتغطية التكاليف الإدارية. وطلبت اللجنة أيضاً إلى بربادوس أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان السماح للمهاجرين بغرض العمل بتحويل ما يرغبون فيه من دخلهم ومدخراتهم<sup>(90)</sup>.

## -6 عديمو الجنسية

68- لاحظت المفوضية أن الجنسية يحكمها دستور بربادوس لعام 1966 وقانون الجنسية في بربادوس لعام 1966. ويتضمن إطار الجنسية أحكاماً تتعلق بقانون الأرض وقانون الدم لتحديد جنسية بربادوس. وأدركت المفوضية أن الحكومة تعترم اعتماد قانون جديد بشأن الجنسية في 2022-2023<sup>(91)</sup>.

69- وأوصت المفوضية بأن تضع بربادوس إجراء لتحديد حالات انعدام الجنسية لتحديد الأشخاص عديمي الجنسية الموجودين في إقليمها؛ وأن تنتظر في الاستفادة من الدعم التقني المقدم من المفوضية في صياغة تشريعات الجنسية، وتوفير بناء قدرات المسؤولين الحكوميين، وتبادل الممارسات الجيدة<sup>(92)</sup>.

## Notes

1 See [A/HRC/38/12](#), [A/HRC/38/12/Add.1](#) and [A/HRC/38/2](#).

2 [CRC/BRB/CO/2](#), para. 62.

3 *Ibid.*, para. 63 (a)-(f).

4 United Nations subregional team submission for the universal periodic review of Barbados, p. 2.

5 UNHCR submission for the universal periodic review of Barbados, p. 1.

6 *Ibid.*, p. 3.

7 *Ibid.*, p. 2.

8 *Ibid.*, p. 4.

9 *Ibid.*, p. 2.

10 United Nations subregional team submission, p. 2.

11 [CRC/BRB/CO/2](#), para. 64.

12 United Nations subregional team submission, p. 2.

13 OHCHR, *United Nations Human Rights Report 2021*, pp. 169 and 264-268.

14 United Nations subregional team submission, p. 1.

15 *Ibid.*, p. 3.

- <sup>16</sup> Ibid., p. 4.
- <sup>17</sup> Ibid., p. 3.
- <sup>18</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 21.
- <sup>19</sup> United Nations subregional team submission, p. 3.
- <sup>20</sup> Ibid., pp. 4–5.
- <sup>21</sup> Ibid., p. 4.
- <sup>22</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 60.
- <sup>23</sup> Ibid., para. 61 (a)–(e) and (g).
- <sup>24</sup> UNESCO submission for the universal periodic review of Barbados, para. 6.
- <sup>25</sup> Ibid., paras. 18–19 and 21.
- <sup>26</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 19.
- <sup>27</sup> Ibid., para. 20.
- <sup>28</sup> Ibid., para. 40 (a) and (c).
- <sup>29</sup> United Nations subregional team submission, p. 3.
- <sup>30</sup> See [https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID,P13100\\_COUNTRY\\_ID:4124154,103218:NO](https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P13100_COUNTRY_ID:4124154,103218:NO).
- <sup>31</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 58.
- <sup>32</sup> Ibid., para. 59 (b)–(c).
- <sup>33</sup> United Nations subregional team submission, p. 6.
- <sup>34</sup> See [https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID,P13100\\_COUNTRY\\_ID:4123351,103218:NO](https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P13100_COUNTRY_ID:4123351,103218:NO).
- <sup>35</sup> United Nations subregional team submission, p. 5.
- <sup>36</sup> Ibid., p. 9.
- <sup>37</sup> Ibid., p. 9.
- <sup>38</sup> Ibid., p. 10.
- <sup>39</sup> Ibid., p. 11.
- <sup>40</sup> Ibid., p. 8.
- <sup>41</sup> Ibid., p. 8.
- <sup>42</sup> Ibid., pp. 1–2.
- <sup>43</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 47.
- <sup>44</sup> Ibid., para. 48 (a)–(b).
- <sup>45</sup> United Nations subregional team submission, p. 13.
- <sup>46</sup> Ibid., p. 7.
- <sup>47</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 49.
- <sup>48</sup> Ibid., para. 50 (a)–(c).
- <sup>49</sup> United Nations subregional team submission, p. 7.
- <sup>50</sup> [A/HRC/38/12](#), para. 96.96 (Jamaica).
- <sup>51</sup> UNESCO submission, para. 11.
- <sup>52</sup> Ibid., para. 17.
- <sup>53</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 52.
- <sup>54</sup> United Nations subregional team submission, p. 13.
- <sup>55</sup> [A/HRC/38/12](#), para. 96.92 (Libya), and para. 96.133 (State of Palestine).
- <sup>56</sup> UNESCO submission, para. 12.
- <sup>57</sup> Ibid., para. 17.
- <sup>58</sup> Ibid., para. 15.
- <sup>59</sup> Ibid., para. 22.
- <sup>60</sup> United Nations subregional team submission, p. 2.
- <sup>61</sup> Ibid., p. 2.
- <sup>62</sup> Ibid., p. 11.
- <sup>63</sup> Ibid., p. 11.
- <sup>64</sup> UNHCR submission, p. 3.
- <sup>65</sup> Ibid., p. 4.
- <sup>66</sup> United Nations subregional team submission, p. 5.
- <sup>67</sup> Ibid., p. 13.
- <sup>68</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 5.
- <sup>69</sup> United Nations subregional team submission, p. 3.
- <sup>70</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 35.
- <sup>71</sup> Ibid., para. 36 (a) and (d).
- <sup>72</sup> UNESCO submission, para. 13.
- <sup>73</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 32 (a)–(b) and (f).
- <sup>74</sup> United Nations subregional team submission, p. 12.
- <sup>75</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 34 (a)–(b).
- <sup>76</sup> See [https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID,P13100\\_COUNTRY\\_ID:4124154,103218:NO](https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P13100_COUNTRY_ID:4124154,103218:NO).

- <sup>77</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 57 (a).  
<sup>78</sup> *Ibid.*, para. 13.  
<sup>79</sup> *Ibid.*, para. 14 (a)–(c).  
<sup>80</sup> *Ibid.*, para. 16 (a).  
<sup>81</sup> United Nations subregional team submission, p. 12.  
<sup>82</sup> [CRC/C/BRB/CO/2](#), para. 45.  
<sup>83</sup> *Ibid.*, para. 45.  
<sup>84</sup> *Ibid.*, para. 46 (b)–(c) and (e).  
<sup>85</sup> United Nations subregional team submission, p. 12.  
<sup>86</sup> UNHCR submission, p. 1.  
<sup>87</sup> *Ibid.*, p. 1.  
<sup>88</sup> *Ibid.*, p. 3.  
<sup>89</sup> *Ibid.*, p. 3.  
<sup>90</sup> See [https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID,P13100\\_COUNTRY\\_ID:4118570,103218:NO](https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P13100_COUNTRY_ID:4118570,103218:NO).  
<sup>91</sup> UNHCR submission, p. 2.  
<sup>92</sup> *Ibid.*, p. 4.
-